واقع تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصيدلاني بالجزائر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008

أ.د.مليكة حفيظ/ شبايكي أ.حنان شناق
جامعة الجزائر 3

ملخص:

يعتبر قطاع الصناعة الصيدلانية في الجزائر أحد القطاعات التي تكتسي أهمية كبيرة في الاقتصاد، بالإضافة إلى إنعكاسها على صحة المواطن، وفي ظل عجز الإنتاج المحلي عن تلبية حاجات السوق الوطنية في هذا المجال، وجب دعمه عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي بإمكانها الاستفادة من مميزات السوق الوطنية. وفي ظل السعي للتخلص من المعوقات التي تحول دون جذب هاته الاستثمارات، قامت الجزائر بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب، وتزيل معظم القيود والحواجز التي تقف في طريقهم، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008. هاته الأخيرة التي أثرت على الأوضاع التنموية وعلى تمويل الاستثمارات الأجنبية في مختلف دول العالم، مما أدى إلى تغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كانت الجزائر من الدول الأقل تأثرا بمجرياتها لعدم انفتاحها على العالم الخارجي في المجال الاقتصادي والمالي كثيرا.

الكلمات الرئيسة (المفتاح): القطاع الصيدلاني، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأزمة المالية.

Abstract:

The pharmaceutical industry in Algeria is considered as one of the most important economic sectors. Considering its impact on citizens' health, and regarding the domestic production failure in meeting the national market needs in this segment, it was necessary to strengthen it through attracting foreign direct investment which can take advantage from national market characteristics. Nevertheless, it was compulsory to get rid of the obstacles that prevent the attraction of these investments.

In this framework, Algeria has amended new laws offering foreign investors attractive motivations, and cancelling all the obstructions they could encounter. Especially since Algeria suffers from the worsening of its financial crisis in light of oil prices drop because of the fallout from 2008 global financial crisis. The latter has affected the developmental conditions as well as foreign investment financing all over the world. This led to a shift in direct foreign investment flows; however, Algeria was one of the countries least affected because of the lack of openness to the outside world in the economic and financial fields.

Keywords (key): pharmaceutical sector, foreign investment in Algeria, Financial crisis

مقدمة:

في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد، أضحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها عاملا منتجا للثروة وفضاءا حيويا لخلق فرص العمل. وهذا نظرا لما تمتاز به من خصائص تجعلها أكثر مرونة وقدرة على التعامل مع التقلبات والتغيرات التي تحدث على المستوى العالمي.

ومن بين القطاعات المهمة والتي يمكن أن تكون احد موضوعات الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد، قطاع الصناعة الصيدلانية والدوائية، إذ يعتبر هذا الأخير من القطاعات ذات المردودية العالية، ويعود ذلك إلى أن الصناعة الصيدلانية تتطلب مهارات وقدرات تقنية مختصة كبيرة، بالإضافة إلى الوسائل والمعدات المتطورة، والتي تحتوي على قدر كبير من التقنية، فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة الفائدة السنوية إلى رقم الأعمال في صناعة السيارات عموما حوالي 5% بينما تتجاوز

هذه النسبة ال 15% لتصل في بعض الأحيان إلى حوالي 25 % في الصناعة الصيدلانية لدى بعض المؤسسات (MERCK , GLAXO...).

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الصناعة تعتبر من جملة القطاعات الإستراتيجية لأي بلد، وعلى غرار "الأمن الغذائي" يكون "الأمن الصحي" أحد أهم محاور التنمية في أي إقتصاد وطني. والملاحظ أنه خلال الأعوام الأخيرة ظهرت حركة تحالفات وتركيزات متسارعة بين مختلف المجموعات الصيدلانية العالمية، وتعود هذه الحركة إلى إدراك هذه المجموعات لضرورة تخصيص موارد أكبر للبحث والتطوير من أجل الصمود أمام المنافسة الحادة .

وككل إستثمار، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصيدلاني لن تستطيع تحقيق تنمية وإحداث نمو، إلا إذا انشات وتطورت ومارست نشاطها في ظل استراتيجيات مناسبة ووفرت لها البيئة الملائمة للنمو.

ولهذا قامت الجزائر بتبني إستراتيجية تنموية بتوفير الرعاية والدعم لهذه الاستثمارات، فأسست لها الأجهزة المتخصصة ووفرت لها الأطر التشريعية والهيكلية التي تساعدها على القيام بدورها الاقتصادي، كما قامت بتقديم المساعدة الفنية والمالية والتدريبية والإدارية لها. وبلا شك فان هذه العناية والاهتمام الذي أولته الجزائر لهذه الإستثمارات قد ساهم في تعزيز بقائها وفي تنمية قدراتها.ومع ذلك نجد أن الإستثمارات الأجنبية في الجزائر بصفة عامة وفي القطاع الصيدلاني بصفة خاصة لا تزال تواجه العديد من العراقيل والصعوبات، ومن أهم هذه المشاكل نجد مشكل التمويل، حيث أصبح هذا المشكل المميز الأهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا لارتباط نموها وارتفاع عددها بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل التي تظل المحدد الأساسي لقراراتها.

فتمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبح الانشغال الأهم سواء بالنسبة لأصحاب هذه الإستثمارات أو للسلطات العمومية، وأحد أهم المحاور الأساسية للسياسات الاقتصادية للدول.

على ضوء ما سبق سنحاول دراسة مدى توفر أحد أهم عوامل الإنتاج الضرورية لإنشاء وتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصيدلاني والمتمثل في رأس المال، وهذا عن طريق تشخيص المشكل المالي لهذه الإستثمارات، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929م. حيث ابتدأت الأزمة أولا بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الأسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، حيث وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2008 إلى 19 بنك، كما توقع آنذاك المزيد من الإنهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنكا.

فقد أثرت أزمة الرهن العقاري على قطاع البنوك والأسواق المالية الأمريكية مهددة بانهيار الاقتصاد الأمريكي وتداعي الاقتصاد العالمي. وبهذا تأثرت الأوضاع التنموية في مختلف دول العالم، مما أدى إلى تغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، رغم أن الجزائر تعد من الدول الأقل تأثرا بمجرياتها لعدم انفتاحها على العالم الخارجي في المجال الاقتصادي والمالي كثيرا.

وبالتالي، ومما سبق، تبرز إشكالية بحثنا كالتالي:"ما هي انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على تمويل الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصيدلاني بالجزائر للفترة 2002-2015 ؟".

وفي محاولة منا للإحاطة بجوانب الموضوع، ارتأينا تقسيم بحثنا هذا إلى المحاور التالية:

1- واقع الصناعة الصيدلانية في الجزائر؛

2- انعكاسات الأزمة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصيدلاني بالجزائر ؛

3- تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصيدلاني بالجزائر في ظل تداعيات الأزمة.

1- واقع الصناعة الصيدلانية في الجزائر

تهدف الصناعة الصيدلانية لتقديم الخدمات الصحية، وتحسين مستوى العلاج الطبي وجعله أكثر فعالية، وتوفير المواد الصيدلانية وبالأخص الأدوية بالكميات الكافية والجودة المطلوبة. إذن الصناعة الصيدلانية تعتبر في غاية الأهمية لكل من السكان والاقتصاد[1].

❖ أهمية الصناعة الصيدلانية لصحة السكان: إن المواد الصيدلانية وبالأخص الأدوية تحتل مكانة مهمة فيما يخص صحة السكان، لأن استهلاك الأدوية له دور كبير في انخفاض نسبة الوفيات بصفة عامة ووفيات الأطفال بصفة خاصة، وهذا الاستهلاك له دور أيضا في ارتفاع أمل الحياة عند الولادة، حيث انتقل معدّل أعمار الجزائريين من 47 سنة عند الاستقلال إلى 78 سنة 2013، بسبب الرعاية الصحية وتحسن ظروف المعيشة وهو نفس المعدل المسجل في الدول المتقدمة.

❖ أهمية الصناعة الصيدلانية في الاقتصاد: منذ القرن الثامن عشر تضاعفت مدة الحياة النشطة والعملية للفرد أكثر من ثلاث مرات على ما كانت عليه من قبل، وهذا التحسن الملحوظ بفضل الأدوية، وهذا ما سمح بالارتفاع الهائل في جودة العمل، مما أدى إلى نمو وتطور اقتصادي لم يسبق له مثيل.

إن الحالة الصحية للسكان تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي، لان تدهور مستوى الصحة سيؤدي إلى تقليل ساعات العمل وانخفاض المردودية وهذا يؤثر سلبا على نوعية العمل وجودته، وبالتالي سيؤثر على سير الاقتصاد.

وتساهم المواد الصيدلانية في الحفاظ على صحة الحيوانات خاصة حيوانات المزارع وتعمل على الحفاظ على السلالات النقية التي تزود الأسواق بأجود المنتجات، وبالتالي فإنها ترفع من مردودية القطاع الفلاحي.

كما لتقدم الصناعة الصيدلانية مكاسب أخرى لاقتصاد أي دولة، لأن العمل الجيد في الصناعة يحتاج إلى تدخل كثير من القطاعات ذات النشاط الخلقي، وبالتالي تشكل مصدرا لتوفير عدد هائل من مناصب العمل.

وتعتبر الصناعة الصيدلانية في الجزائر صناعة فتية، ولا تتوفر الجزائر على مصانع كبيرة ومنتشرة عبر التراب الوطني لصناعة الأدوية، ولكنها تعتمد على بعض المؤسسات التابعة للقطاع العام أو تلك التي أنشأها الخواص، حيث أن الصناعة الصيدلانية في الجزائر لا تغطي نسبة كبيرة من حجم السوق الوطني رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال خاصة في القطاع العام.وهذا ما جعل الجزائر بلدا مستوردا كبيرا للمواد الصيدلانية فإنتاجها غير كافي لتغطية حاجات السكان وهذا ما يوضحه الجدول رقم01، إذ تعتبر الجزائر أول سوق للمواد الصيدلانية في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، ب 1960 مليون دولار من الواردات في عام 2015.

الجدول رقم 01: تطور واردات المواد الصيدلانية في الجزائر(2002-2015)

الوحدة :مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
واردات المواد الصيدلانية	620	746	978	1066	1190	1449	1860
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
واردات المواد الصيدلانية	1745	1677	1968	2230	2280	2600	1960

المصدر :من إعداد الباحثتين بالإعتماد على:

1-http://www.andi.dz/index.php/fr/secteur-de-sante consulté le 05/11/2015.
2- http://www.lesoirdalgerie.com/articles/2015/02/09/article.php?sid=174447&cid=2 Consulté le 05/11/2015.
3-http://www.aps.dz/economie/30800-les-importations-des-m%C3%A9dicaments-en-baisse-sur-les-9-premiers-mois consulté le 05/11/2015

نلاحظ من الجدول رقم 01 أن فاتورة استيراد المواد الصيدلانية في الارتفاع من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من 620 مليون دولار سنة 2002 إلى 1,86 مليار دولار سنة 2008، وبعدها نلاحظ أن هناك تذبذب بحيث ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى، حيث نلاحظ بعد الارتفاع الذي سجلته خلال سنة 2014 ب2,6 مليار دولار، رجعت وانخفضت سنة 2015 إلى 1,96 مليار دولار.

وفي إحصاء للمنظمة العالمية للصحة فإن الجزائر لا تستورد بنسبة أعلى من دول عربية وأجنبية متقدمة، حيث بلغت نسبة 2,9 مليار دولار سنويا لفائدة 36 مليون ساكن مقارنة بفنزويلا بمعدل 6 ملايير دولار لـــ30 نسمة وفرنسا بمعدل 36 مليار دولار لـــ65 مليون نسمة.

مقارنة بذلك، لا تغطي الصناعة الوطنية للمواد الصيدلانية بالرغم من بعض التقدم إلا الجزء الضئيل من احتياجات السوق الوطنية، وفي الغالب يصرح بأرقام مختلفة فيما يخص معدل التغطية هذا فالبعض يقيمون معدل التغطية بوحدات البيع على الصعيد المادي، بينما يقيمه آخرون حسب القيمة بمقارنة قيمة الإنتاج الوطني بقيمة الواردات.

يجب الإشارة هنا إلى أن جيراننا القريبين في المغرب و تونس، تتوفر لديهم صناعة صيدلانية تغطي حاجاتهما بمعدلات أعلى، ففي المغرب يستطيع 28 مصنعا أن يغطي نسبة 80 % من حاجات السوق. وفي تونس يضمن 30 مخبرا تغطية نسبة 43 % من الحاجات[2].

لا يعني المعدل الضعيف للتغطية في الجزائر أن الإنتاج الوطني لم يتطور، فخلال المرحلة الممتدة بين سنتي 1977 إلى 1995 عندما كان الإنتاج تابعا للقطاع العمومي انتقل من 16 مليون وحدة بيع إلى أكثر من 80 مليون[3]، فالإنتاج تضاعف خمس مرات خلال فترة 18 سنة.

قدرت الطاقات الإنتاجية سنة 1997 ب 5,242 مليون وحدة بيع و260 مليون وحدة بيع سنة 1999. وتتوزع الطاقات الإنتاجية هذه بين القطاع العمومي والقطاع الخاص على التوالي بنسبة 61,6% و38,4%[4].

في سنة 1999 قدرت تغطية الطلب بنسبة 30 % بالقيمة المادية، وتبقى هذه التغطية في الظاهر محدودة حيث كانت تشكيلة الأدوية المنتجة في الجزائر تقدر ب 310 نوعا ، منها نسبة 60 % تعتبر أساسية من قائمة تحتوي على حوالي 1400 دواء أي ما يقارب نسبة 22,10 % من هذه القائمة[5].

بتاريخ 31 ديسمبر سنة 2000 تم إحصاء 44 وحدة للإنتاج، عشر وحدات منها خصصت للمنتجات شبه الصيدلانية[6].

أما في سنة 2007 فلقد غطى الإنتاج الوطني للمواد الصيدلانية حوالي 34 % من احتياجات السوق، غير أن نسبة الأدوية الهامة المصنوعة محليا لا تتجاوز 50 % من النسبة المذكورة سابقا. وهكذا فان الجزائر مازالت تستورد حوالي 85 % من الأدوية المهمة المستهلكة محليا. في نفس السنة تم عد 54 وحدة لصناعة المواد الصيدلانية، منها 38 لصناعة الأدوية[7].

إن الصناعة الصيدلانية الوطنية سجلت خلال الخمس سنوات الأخيرة إنجاز 62 وحدة جديدة. وحسب الاتحاد الوطني للفاعلين في الصيدلة UNOP فان الإنتاج الوطني للمواد الصيدلانية يعرف ارتفاعا سنويا يقدر ب 17% وهي نسبة مهمة لكنها غير كافية حسب نفس المصدر.

وفي الوقت الحالي يوجد 73 مؤسسة وطنية مصنعة للمواد الصيدلانية و150 مشروع مسجل على مستوى وزارة الصحة. وتقدر السوق الجزائرية بـــ 2,8 مليار دولار، 55٪ منها موجهة للاستيراد و45٪ للصناعة الوطنية، وتوقع بلوغ الإنتاج الوطني للأدوية نسبة 70 بالمائة مع نهاية 2016[8].

و يوضح الجدول الموالي تطور صناعة الأدوية بالجزائر بالقيمة في الفترة الممتدة ما بين 2003 و2015.

جدول رقم 02: تطور إنتاج المواد الصيدلانية في الجزائر(2003-2015)

الوحدة :مليون دولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	-
إنتاج المواد الصيدلانية	105	225	250	316	379	600	-
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إنتاج المواد الصيدلانية	620	840	1050	960	1110	1960	1600

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الإتحاد الوطني للفاعلين في الصيدلة

نلاحظ من الجدول السابق أن الإنتاج الوطني للمواد الصيدلانية في ارتفاع من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من105 مليون دولار سنة 2003 إلى 250 مليون دولار سنة 2005 ليصل إلى 600 مليون دولار سنة 2008. وحصة هذا الإنتاج من إجمالي السوق في الإرتفاع كذلك، حيث ارتفع من 12 % سنة 2003 إلى 22% سنة 2005 ثم إلى 34% سنة 2008. لكن بعد سنة 2008 نلاحظ أن هناك تذبذب بحيث يرتفع الإنتاج تارة وينخفض تارة أخرى، وهذا يدل بأن لا تزال هناك صعوبات تعترض سياسة الدولة في تشجيع الإنتاج وتخفيض فاتورة الاستيراد.

ويمكننا مقارنة قيمة الواردات بالإنتاج الوطني للمواد الصيدلانية من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم 01 : تطور إنتاج المواد الصيدلانية واستيرادها في الجزائر للفترة(2003-2015)

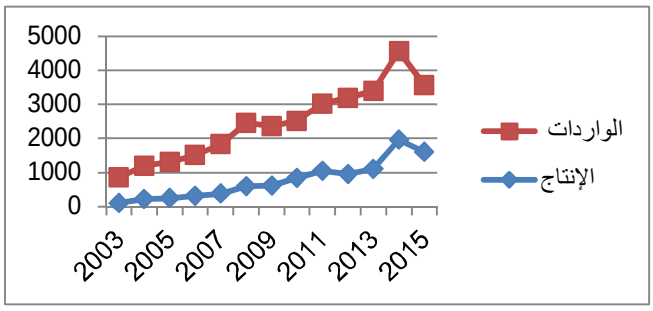

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدولين رقم 01 و02.

من خلال الشكل رقم 01 يتبين لنا ما تم ذكره في الجدولين رقم 01 و02 وهو أن حصة الأدوية المستوردة عرفت انخفاضا مقارنة بالأدوية المصنعة محليا التي أصبحت عاما بعد عام تستحوذ على حصص إضافية من السوق، وهذا راجع إلى تزايد الإنتاج والحصول على براءات اختراع جديدة من طرف المصنعين المتواجدين في الجزائر. مع العلم أن وحدات الإنتاج تتميز بالاختلاف الكبير فالبعض منها عبارة عن وحدات صغيرة للتشكيل، أما العديد منها فهي عبارة عن وحدات بسيطة

للتوضيب. وهو ما يدل بشكل جلي بأن إعلان تطور الطاقات الإنتاجية لا يعكس الواقع الحقيقي للصناعة الصيدلانية في الجزائر.

وحسب *IMS Health ستصل احتياجات الجزائر من المواد الصيدلانية إلى 5,7 مليار دولار بحلول سنة 2020 ومع انخفاض أسعار البترول هل سيكون للجزائر الإمكانيات المالية لاقتناء المواد الصيدلانية؟

من خلال ما ذكر سابقا وما تم عرضه من إحصائيات يتبين لنا حقيقة الصناعة الصيدلانية في الجزائر و هي: أنها في تطور وارتفاع إلا أنها لا تزال بعيدة عن المأمول، حيث أنها لا تغطي نصف المتطلبات الوطنية، وهو ما يجعل الصحة العمومية في الجزائر رهينة للخارج. وباعتبار أن هذا القطاع حساس و يتطلب رؤوس أموال كبيرة و تكنولوجية عالية وحديثة وهذا ما يفتح المجال أكثر للشركات الأجنبية للقيام بالاستثمار.

ولهذا أصبح اليوم أبرز أهداف السياسة المتبعة للدولة الجزائرية في مجال الصناعة الصيدلانية هي تطوير الميكانيزمات اللازمة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، هذين العنصرين سيسمحان دون أي شك بضمان تغطية كاملة لاحتياجات السوق الوطنية بحلول 2020 .

ويعتبر التخوف من الإستثمارات الأجنبية المباشرة أمر غير منطقي لأن هذه الأخيرة موجودة فعلا في الجزائر عبر الاستيراد. ولهذا تعد قضية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة الصيدلانية احد أهم الحلول التي يمكن اللجوء إليها للتخفيف من فاتورة الاستيراد في هذا المجال، بالإضافة إلى دعم الإنتاج المحلي و لم لا التصدير للخارج والاستفادة من عائدات المواد الصيدلانية في دعم ميزان المدفوعات وتخفيف العبء عن الخزينة العمومية خاصة مع انخفاض أسعار البترول. وبهدف حماية الإنتاج الوطني عبر منع استيراد المنتجات الصيدلانية المصنعة محليا. وتجسيدا لهذا المبدأ، قامت الدولة الجزائرية بإصدار قرار في 14 ديسمبر 2008، والمتضمن مايلي :

- يجب على كل متعامل وطني أو أجنبي يريد تسويق منتجاته في الجزائر، القيام ببناء وحدة صناعية. كذلك كل تصريح جديد للاستيراد يشترط إقامة وحدة صناعية مستقبلا.
- كل مستورد متحصل على تصريح بالاستيراد مجبر أن يقدم ملف إقامة وحدة صناعة المواد الصيدلانية في مدة لا تتجاوز ستة أشهر، وان يحقق استثماره في مدة لا تتجاوز السنتين.
- على كل مستورد يقوم بتركيب المواد الصيدلانية التي يستوردها، أن يقوم بتصنيع هذه المواد محليا في مدة لا تتجاوز السنة.
- منع استيراد الأدوية المصنوعة محليا، فقد تم منع استيراد قائمة تحتوي على 180 تسمية، أي ما يقارب 359 دواء مصنوع محليا و هذا بهدف زيادة طاقة الإنتاج المحلي و تلبية حاجات السكان (مراجعة هذه القائمة في كل مرة ضروري)

إذن بصدور هذا القرار ووضع الحكومة الجزائرية لمجموعة من الحوافز والمزايا التمويلية والضريبية والجمركية لصالح المستثمرين الأجانب للتصنيع محليا، كانت هناك رؤية تفاؤلية لمستقبل الاستثمار في قطاع الصناعة الصيدلانية في الجزائر. لكن؛ هذه النظرة المتفائلة تبقى مرهونة بتفعيل هاته القرارات على أرض الواقع وعدم الاكتفاء بسنها على الورق فقط.

وفي نفس السنة 2008 التي كانت تعمل فيها الدولة الجزائرية جاهدة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصيدلاني، صادف ذلك بروز أزمة مالية عالمية مست جميع قطاعات الاقتصاد العالمي. وسنحاول من خلال المحور الموالي معرفة تداعيات هذه الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصيدلاني.

2- انعكاسات الأزمة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصيدلاني بالجزائر

قبل التطرق إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في القطاع الصيدلاني بعد الأزمة المالية، ارتأينا أن نلقي نظرة عن واقع القطاع قبل سنة 2008 حتى نتمكن من إجراء مقارنة لمعرفة مدى التطور الحاصل في هذا القطاع.

فحسب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة 1 % من مجموع المشاريع الاستثمارية المسجلة للفترة 2002-2015 ب 676 مشروع، وقيمة تقارب 2,5 مليون دينار جزائري وهي نسبة ضعيفة جدا على مدى 13 سنة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 03: ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر للفترة 2002-2015

الوحدة :مليون دينار جزائري

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الاستثمار المحلي	59 563	99%	9 100 521	79%
الاستثمار الأجنبي	676	1%	2 471 691	21%
المجموع	60 239	100%	11 572 212	100%

Source:http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/demographie-algerienne-2015 consulté le 20/07/2016.

وتقدر عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الممتدة ما بين 2002 و2015 في مجال الصناعة الصيدلانية ب 33 مشروع أي بنسبة لا تتعدى 5 % وهي نسبة ضعيفة أيضا بالمقارنة بإجمالي الاستثمارات الأجنبية و التي تبقى محدودة جدا وهو ما تعكسه معطيات الجدول الموالي:

جدول رقم 04: الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصناعة الصيدلانية بالجزائر للفترة 2002-2015

الوحدة :مليون دينار جزائري

السنوات	عدد المشاريع	القيمة
2002	0	-
2003	2	1 929
2004	4	2 589
2005	1	417
2006	3	2 073
2007	4	4 601
2008	3	1 989
2009	0	-
2010	0	-
2011	4	5 410
2012	1	1 747
2013	2	3 282
2014	6	10 267
2015	3	12 567
المجموع	33	46 871
مجموع الاستثمارات الأجنبية	676	2 471 691
النسبة من مجموع الاستثمارات	4,88%	1,90%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصيدلاني متذبذب يرتفع تارة وينخفض تارة أخرى، فمن سنة 2002 والتي لم تعرف أي تسجيل للاستثمار الأجنبي ارتفع إلى مشروعين سنة 2003 ثم إلى 4 مشاريع سنة 2004 لينخفض إلى مشروع واحد سنة 2005، وعرف استقرار في حدود 3 إلى 4 مشاريع في السنوات الثلاث الموالية 2006-2008 وهو ما يعكس بشكل قطعي تعثر هذا الاستثمار.

وبعد سنة 2008، ورغم التحفيزات المقدمة من طرف الدولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصيدلاني (تم ذكرها بالتفصيل في المحور السابق) ، إلا أنه لم يسجل أي استثمار أجنبي مباشر في سنتي 2009 و2010. لتشهد سنة 2011 تسجيل 4 مشاريع، ثم انخفضت إلى مشروع ومشروعين خلال سنتي 2012 و2013، لتعاود الارتفاع إلى 6 مشاريع سنة 2014، وانخفضت مرة أخرى إلى 4 مشاريع سنة 2015.

وكتحليل للمعطيات المذكورة سابقا، نقول بأن الإحصائيات المذكورة ما هي إلا دليل على غياب الإرادة السياسية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصيدلاني بالجزائر حيث تراجع بعد سنة 2008، وما ساعد أيضا على هذا التراجع حالة الركود الاقتصادي التي شهدها العالم، والقاعدة 49-51 التي نص عليها قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والتي أدت أيضا إلى عزوف الكثير من الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار في الجزائر (والتي نظن أنها السبب الرئيسي لتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك الفترة). بالإضافة إلى هذا، لا يمكن تجاهل حقيقة الواقع في الجزائر، حيث أن القوانين والحوافز المقدمة من طرف الدولة يواجه تجسيدها عراقيل كثيرة على أرض الواقع ومنها ما بقي حبر على ورق.

وقد صادق حديثا نواب المجلس الشعبي الوطني بالأغلبية على مشروع القانون المتعلق بترقية الاستثمار، وذلك بإسقاط قاعدة 49-51 من مشروع القانون، بعدما تم تحويلها إلى قانون المالية لسنة 2016.

كما حددت منظمة الاتحاد الأوروبي تاريخ 2020 لرفع الحواجز الجمركية، وتطهير مناخ الاستثمار من البيروقراطية، وكل العراقيل التي قد تعيق رجال الأعمال الأجانب في تطوير نشاطاتهم بالجزائر. وكذا إلغاء السجل التجاري كخطوة لتشجيع الاستثمار، مع تقليص مدة رد البنوك على طلب المستثمرين في مدة لا تتجاوز 45 يوما، وخطوات تحفيزية أخرى تسعي من خلالها الحكومة لتطوير قطاع الاستثمار بالجزائر. على أمل أن تفعل هاته القرارات على أرض الواقع وعدم الاكتفاء بسنها على الورق فقط خاصة وأن الجزائر تواجه أزمة مالية جديدة ناجمة عن تراجع أسعار النفط.

3- تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصيدلاني بالجزائر في ظل تداعيات الأزمة

يعتبر القطاع المالي الجزائري من القطاعات المالية المنغلقة، رغم اتخاذ العديد من السياسات بهدف تحريره، وتخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال. فرغم اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات لتحرير القطاع المصـــرفي وإصـــلاحه، إلا أن البنوك العمومية ما تزال تسيطر على النشاط المصرفي. خاصة في ظل قانون النقد والقرض (القانون رقم 90-10) الذي فتح المجال أمام هذه البنوك لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وممارسة كافة الأنشطة البنكية طبقا لمبدأ الشمولية.

ولقد أدت هذه الوضعية إلى تهديد الاستثمار المنتج بالجزائر بصورة حقيقية، وهو ما سبب صـــعوبات كـــبيرة بالنســـبة للمستثمرين، بدليل أن ثلثي القروض الممنوحة في السوق المصرفية الجزائرية يستحوذ عليها المستوردين، أي موجهة أساسا للاستيراد بدل الاستثمار، ومن مجموع 1540 مليار دج قدمت على شكل قروض للاقتصاد فان نسبة 60% إلى 70% موجهة لعمليات التجارة الخارجية[9].

ومن اجل تكريس فكرة تحرير الاقتصاد الوطني وإرساء قواعد اقتصاد السوق، ثم خلق قناة إضافية لتدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتي تمثلت في إنشاء سوق الأوراق المالية، إلا أنه وبالرغم من الاهتمام الواسع في مجال الاستثمار الأجنبي ورغم الجهود المبذولة لا تزال تعاني ضعف النشاط، مما جعلها غير قادرة على استقطاب جانب مهم من التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، و لم تأثر سياسات التحرير المالي على نمو وتطور سوق رأس المال الجزائري (بورصة الجزائر).

فعلى الرغم من الدور الذي تمثله السوق المالية من كونها أداة فعالة للتمويل المباشر للاستثمارات ولمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء العمومية أو الخاصة، أنست طفرة النفط خلال السنويات الفارطة الحكومة الجزائرية في التفكير الجدي في إصلاحات مالية حقيقية على الدور الاستراتيجي الذي تقوم به السوق المالية، عبر تحريك وجذب الادخار الحر من طرف المدخرين المحليين وحتى الأجانب، وتوجيهه نحو طالبي الرساميل من الأشخاص المعنويين الذين يدعون إلى الاكتتاب العام في سنداتهم وأصولهم المالية.

إن التحدي الأساسي الذي يواجه السوق المالية اليوم في الجزائر هو عدم وجود مؤسسات تنافسية من القطاعين الحكومي والخاص في البورصة، والمؤسسات القليلة المتواجدة هي مؤسسات عائلية تخضع لمعايير مناجمنت تقليدية للغاية تخشى الشفافية وقواعد المحاسبة بالمعايير العالمية، إلى جانب الضعف الهيكلي الذي تعانيه المنظومة البنكية الوطنية الأكثر تخلفا في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وفضلا عن الإشكالية المرتبطة بالحالة الراهنة للبنوك والمؤسسات المالية، تعاني الجزائر من مشكلة الملكية، فلا يوجد عدد كبير من الأوراق وسندات الملكية التي يمكن أن تطرح في السوق المالية للتداول(أسهم أو سندات) وهو ما يطرح حتمية إدماج السوق الموازية عن طريق تكوين شهادات ملكية لمختلف الأملاك، بالإضافة إلى الانفتاح عن أصناف أخرى لحشد الادخار على غرار الصناعة المالية الإسلامية التي توفر فرصا هائلة من خلال البنوك في مجال التأمين التكافلي.

وأعادت الأزمة المالية الناجمة عن تراجع أسعار النفط جراء الأزمة المالية العالمية ل 2008، الأمل في توجه الحكومة نحو تطوير السوق المالية والاهتمام مجددا ببورصة الجزائر التي تعد الأضعف بين بورصات منطقة شمال إفريقيا وحتى على المستوى القاري على الإطلاق على الرغم من نشاطها (على الورق على الأقل) منذ حوالي 18 عاما.

وتطبيقاً للسياسة الحكومية الجديدة الرامية إلى تطوير وتحديث وتنمية السوق المالية، شرعت وزارة المالية الجزائرية في بث الحياة في البورصة، وجاءت تصريحات وزير المالية يوم الثلاثاء 15 مارس 2016، على هذا المنوال عندما أكد أن الحكومة ستدرج 3 مؤسسات عمومية خلال العام الجاري في البورصة، فضلا عن توجه شركات من القطاعين الحكومي والخاص نحو رفع رأس مالها عبر البورصة أو إصدار قروض سندية.

كما صرح الرئيس المدير العام لبورصة الجزائر السيد بن موهوب بأن هناك تحفيزات جبائية، على غرار تخفيض القيمة على الأرباح بنفس قدر نسبة رأس المال الذي يدرج في تعاملات البورصة لمدة خمس سنوات وفقا لقانون المالية 2016، قبل أن يؤكد أن أبواب البورصة مفتوحة أمام الجميع داعيا بالمناسبة الجماعات المحلية إلى طرح مشاريعها في تداولات البورصة.

وتدور خطة التطوير حول خمسة محاور، تتمثل في إعادة الثقة بالسوق المالية وتعزيزها، وتطوير صناعة محلية للمهن والخدمات المالية في الجزائر، والقيام بإصدار أوراق مالية جديدة، خصوصا أسهم جديدة من طرف شركات صغيرة ومتوسطة ومجموعات كبيرة خاصة وشركات عامة في إطار قانون جديد وبحوافز مهمة جديدة، إضافة إلى تعزيز وعصرنة الأنظمة الالكترونية والمعلوماتية الخاصة بالبورصة، وتعزيز مكانة المؤسسات العامة في السوق المالية، وتقوية دور لجنة

مراقبة عمليات البورصة وتعزيز دور الحفظ المركزي. فبعث البورصة يحتاج أولا إلى إصلاح حقيقي وبدون مجاملة للنظام البنكي والمالي الوطني والتوقف عن استخدامه لتوزيع الريع النفطي.

إذن وبموجب التنظيم الجاري المعمول به، يمكن لبورصة الجزائر أن توفر للاستثمارات الأجنبية المباشرة عند انطلاقتها مصدراً بديلاً للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو من خلال توفير سوق مُحكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم. هذا على غرار القطاع المصرفي و البنكي فهناك إمكانيات التمويل من خلال البنوك العمومية، صناديق الاستثمار و المؤسسات المالية حيث أن[10] :

- نسبة الفوائد 3,5%
- تستفيد المشاريع الاستثمارية من تخفيض قدره 2% وتستطيع أن تصل إلى4,5% بالنسبة لمشاريع السياحة في الجنوب
- شبكة تتكون من 29 بنك ومؤسسة مالية معتمدة في الجزائر :
  - 14 بنك خاص و6 بنوك عمومية و9 مؤسسات مالية
  - 100 373 7 مليار دج قروض للاقتصاد (الفترة: إلى غاية سبتمبر 2015)
- وجود شركات الايجار
- توفر صناديق الاستثمار :
  - الصندوق الوطني للاستثمار : نسبة مشاركة تصل إلى34% في المشاريع الكبيرة
  - 5صناديق استثمار ولائية موزعة عبر كامل التراب الوطني
- إمكانية اللجوء إلى مؤسسات ضمان التمويل : صندوق ضمان قروض الاستثمار، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة...الخ.

وفي حوار لرئيس مجلس إدارة سوسييتي جنرال الجزائر إيريك وورمسير، فقد شدد على التوجه الذي اختارته هذه المؤسسة البنكية المتمثل في المشاركة في بعث النشاط الاقتصادي في الجزائر عبر الإسهام في تمويل المشاريع الاستثمارية، وأكد أن 50% من القروض موجهة للشركات التي يفوق رقم أعمالها 4 ملايير دينار جزائري والتي تكون نسبة المخاطر في التعامل معها أقل نسبيا، وذلك من خلال تمويل المشاريع وانجاز المصانع في مختلف المجالات الاقتصادية كما هو الشأن بالنسبة لميدان الصناعة الصيدلانية وأشار إلى أن نسب الفائدة تتراوح ما بين 5,5% إلى 10% حسب الحالة ومدة القرض.

وكخلاصة نقول أنه رغم كل التدابير والقوانين المهينة لإنجاز العملية إلا أن الملاحظ هو البطء في تنفيذهما، فبورصة الجزائر دامت منذ انطلاقها سنة 1998 مع أول عرض عمومي للبيع إلى يومنا هذا، واقتصرت على خمس مؤسسات فقط،فبماذا يفسر هذا التأخر؟

- محدودية التجربة مقارنة مع الدول الأخرى كتونس، وبولونيا فيما يخص حجم التداول، المؤشرات،أسعار الأسهم، حجم المتدخلين ونسبة الإنفتاح؟، إذ تم استبعاد المستثمر الأجنبي في التجربة الجزائرية.

- لا يتداول في بورصة الجزائر إلا نوعين من الأوراق المالية هما الأسهم والسندات، على الرغم من أن المشرع الجزائري قد سمح بإصدار حولي عشرة أنواع منها (الأسهم العادية، الأسهم ذات الأولية في الأرباح الموزعة مع الحق في التصويت..إلخ)

- تحصي بورصة الجزائر إلى غاية مارس 2016 خمس شركات فقط و هي: مجمع صيدال، رويبة، فندق الأوراسي، آليانس للتأمينات، وبيوفارم للصناعة الصيدلانية، على أن تلتحق لاحقا شركة الإسمنت لعين الكبيرة بولاية سطيف ما سيسمح برفع رأسمالها إلى مليار دولار.

إذن فيما يخص الصناعة الصيدلانية لا تقوم بورصة الجزائر بتمويل إلا مؤسستين وطنيتين هما صيدال وبيوفارم التي قامت بعرض أسهمها في بورصة القيم بغرض رفع رأسمالها لتنمية استثماراتها، وليس هناك أي تواجد للمؤسسات الأجنبية التي تستثمر في الجزائر. بصيغة أخرى لا يمول القطاع المالي الجزائري الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا قبل الأزمة ولا بعدها ولكن بعد هبوط أسعار النفط اثر تداعيات الأزمة المالية هناك نية حسنة وجهود مبذولة من طرف الدولة الجزائرية في هذا المجال ونأمل تجسيد نتائجها قريبا في أرض الواقع.

الخاتمة

أدت الأزمة المالية إلى دخول الإقتصاد العالمي في ركود إقتصادي نتيجة إنخفاض الإستهلاك وتقليص إنفاق الشركات والنشاط الإسكاني، و يؤدي ركود الإقتصاد العالمي إلى إنخفاض الإستثمار وتراجع الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول النامية، وبالتالي إنخفاض الطلب على الطاقة، ويؤدي إلى إنهيار أسعار المحروقات مما يؤثر سلبا على الدول التي تصدر البترول، بحيث تنخفض حصيلة الصادرات، ما يشكل ضغوطا متزايدة على الموازنات العامة ومستوى الإنفاق ومعدلات النمو .

ومن أجل تقليص فاتورة واردات المواد الصيدلانية قررت الدولة الجزائرية تشجيع الإنتاج في هذا المجال بالعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008. رغم أن ممثل عن وزارة الصحة والسكان و إصلاح المستشفيات قد طمأن بأن تراجع أسعار النفط لن يؤثر كثيرا على عمليات التموين بالمواد الصيدلانية. وأفاد مدير الصيدلة بالوزارة أن الميزانية المخصصة للتموين بالمواد الصيدلانية سنة 2015 تقدر ب 100 مليار دينار جزائري مقابل 85 مليار دينار للسنة الفارطة.

نتائج الدراسة

من خلال العمل المقدم توصلنا إلى استخلاص أن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصيدلاني بالجزائر يعتبر ضئيلا جدا، فأغلبية الشركات التي استثمرت في الجزائر اقتصر عملها على التعبئة والتغليف بسبب ما واجهته من عراقيل كثيرة، مما لم يسمح للصناعة الصيدلانية بالتطور في الجزائر.كما أن من تداعيات الأزمة المالية العالمية إنخفاض السيولة و بالتالي صعوبة الحصول على التمويل للإستثمارات الأجنبية المباشرة .

إذن يتضح مما سبق أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر قد تأثر بالأزمة المالية العالمية، لكن بمستوى أقل مقارنة مع الدول الأخرى، وذلك راجع إلى مايلي:

-عدم وجود سوق مالي حقيقي، كما أن البورصة في الجزائر لم تندمج في الأسواق المالية العالمية.

-عدم وجود تعاملات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية.

-واصل بنك الجزائر في السداسي الأول لستة 2008 تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، في ظل ظرف دولي يتميز بالتقلبات في الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف و عودة التضخم على المستوى العالمي .

التوصيات

رغم أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية بطريقة مباشرة إلا أنها تأثرت بطريقة غير مباشرة، لذلك يجب إتخاذ عدة إجراءات لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال ما يلي :

-ضرورة مساهمة البنوك في تمويل الإستثمارات الحقيقية، وإصلاح المنظومة البنكية من خلال إتباع أدوات وقواعد التسيير البنكي وفق المعايير الدولية.

-ضرورة إسهام الكفاءات الجزائرية الموجودة بالخارج في إنعاش الإقتصاد الوطني، وذلك بالعمل على تهيئة بيئة مستقرة ومحفزة للإستثمار خاصة في القطاعات خارج المحروقات .

-ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وإنتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة.

-يجب على السلطات والمتعاملين الإقتصاديين التحلي بالحذر في معاملاتهم مع الشركات الأجنبية، من خلال التحري حول وضعية هذه الشركات، و كذلك البنوك التي تتعامل معها.

الهوامش والإحالات

1- حنان شناق، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري –دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009، ص 164.

2- الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية –حالة مجمع صيدال-، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 266.

3-MSP, Mémorandum sur la problématique de la production nationale de médicament, Alger, Octobre 2000, P5.

4-Missions économiques : le marché de médicament en Algerie, Ambassade de France en Algérie, Aout 2004, P7.

5-UNOP, Rapport sur l'organisation du marché national des médicaments, Alger, Septembre 2005, P32.

6-الصادق بوشنافة، مرجع سابق، ص266.

7- UNOP, Calyon, Algerie 2008.

8-http://algeriatimes.info/story-z1480670 consulté le 23/03/16

*هي شركة أمريكية، تقوم بإعداد وتوفير التقارير، البحوث والاقتراحات لممثلي الصحة وللفاعلين في قطاع الصناعة الصيدلانية.

9- كمال العقريب، القطاع المالي في ظل تحرير حركة رؤوس الاموال وتحدي الازمات المالية –دراسة نماذج من الدول العربية-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012 ،ص403.

10-http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/demographie-algerienne-2015 consulté le 20/07/2016.